الأمم المتحدة

DP/FPA/2000/11

Distr.: General
5 May 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠

١٣ - ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جنيف

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

عملية الموافقة على البرمجة القطرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير المديرة التنفيذية

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - عملية البرمجة ٤

ثالثا - الدروس المستفادة ٦

رابعا - التقدم المحرز في تحقيق أهداف المواءمة ١١

خامسا - الاستنتاجات ١٤

سادسا - توصية ١٦

220500 220500 00-41976 (A)
0041976

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي عملا بالمقرر ١٢/٩٧ الذي طلب إلى المديرة التنفيذية، في جملة أمور، استعراض تنفيذ الترتيبات المبينة فيه وتقديم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠.

٢ – وقد طلب المقرر ١٢/٩٧ من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يأخذ ما يلي بعين الاعتبار في عملية البرمجة واضعا نصب عينيه ضرورة الحد من الأعباء الإدارية:

(أ) أن يعقد الصندوق خلال عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، جلسات إحاطة إعلامية للأطراف المهتمة على الصعيد الميداني تتناول النتائج المحرزة؛

(ب) أن يتيح الصندوق موجزا لعملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات (التوصيات القطرية)، يبين فيه: '١' الإجراءات الاستراتيجية المقترحة وأساسها المنطقي؛ '٢' الميزة النسبية للصندوق وطابعه التكاملي إزاء الفاعلين الآخرين؛ '٣' المجالات المواضيعية الممكنة مع الاستفادة في ذلك أيضا بالدروس المستفادة من البرامج الأخرى؛

(ج) أن توفر الأمانة التوصيات القطرية لجميع أعضاء الصندوق، بناء على طلبهم، من أجل تقديم آرائهم بشأنها في غضون ستة أسابيع من تاريخ إحالتها إليهم لكي تأخذ الأمانة بعين الاعتبار في زيادة تطوير البرامج؛ وأن يحيط الصندوق المجلس التنفيذي علما بهذه العملية؛ وأن تتاح هذه الآراء أيضا لجميع أعضاء الصندوق، بناء على طلبهم؛ وأن يتخذ الصندوق عند الاقتضاء، الترتيبات اللازمة لإشراك بلد البرنامج المعني في مناقشات تُجرى بالمقر.

٣ – واستهدف المقرر تنظيم عملية البرمجة في الصندوق، وفي الوقت نفسه إنشاء آلية تتيح لأعضائه (يشار إليهم فيما بعد بالبلدان الأعضاء) المشاركة بشكل أكثر فعالية وفي مراحل مبكرة في تصميم البرامج القطرية للصندوق. وقرر المجلس التنفيذي في سياق هذا المقرر، أن ينظر في البرامج القطرية لغرض الموافقة عليها دون إجراء مناقشة بشأنها، إلا إذا قدم أكثر من عضو واحد طلبا كتابيا بإجراء هذه المناقشة وبحيث يكون ذلك مبدئيا قبل أسبوعين من انعقاد الدورة. كما طلب المقرر ١٢/٩٧ أن تتضمن البرامج القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بيانات واضحة بالأغراض والمنجزات التي يمكن تحقيقها (لكل مجال برنامجي فرعي) والمحددات المالية والمؤشرات التي سيقيس بها الصندوق أداء البرامج، وبيان فعاليتها وتأثيرها. وأوصى المقرر أيضا بالقيام حيثما أمكن بالتنسيق والمواءمة مع الصناديق والبرامج الأخرى في الجهود الرامية إلى مواءمة الترتيبات المتعلقة بعمليات البرمجة القطرية في منظومة الأمم المتحدة.

٤ - ويقدم الفرع الثاني من هذا التقرير نظرة عامة على العملية الراهنة للبرمجة في الصندوق؛ ويتناول الفرع الثالث الدروس المستفادة؛ أما الفرع الرابع فيحدد التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف تحقيق المواءمة على النحو الذي يدعو إليه المقرر ١٢/٩٧؛ ويستعرض الفرع الخامس الاستنتاجات أما الفرع السادس فيتضمن التوصية.

٥ - وعند إعداد هذا التقرير أجرى الصندوق تحليلا للمدخلات المقدمة من المصادر المختلفة. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أجرى الصندوق مسحا لاستعراض تطبيق جوانب محددة في مبادئه التوجيهية الجديدة للبرمجة، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بوضع البرامج القطرية والموافقة عليها داخليا وبإشراك البلدان الأعضاء في هذه العملية. وشمل المسح جميع المكتب القطرية التي وضعت برامج قطرية جديدة منذ اعتماد المقرر ١٢/٩٧ في أيار/مايو ١٩٩٧. وقد وردت استجابات من ٣٨ مكتبا قطريا من جملة المكاتب المعنية وعددها ٤٣ مكتبا. واستُعملت المعلومات الواردة كمدخلات رئيسية في إعداد هذا التقرير. وجدير بالذكر أن نتائج المسح أشارت إلى أن العديد من المكاتب القطرية استهل عملية البرمجة التحضيرية قبل تاريخ صدور المبادئ التوجيهية الجديدة للبرمجه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٦ - ومنذ صدور المبادئ التوجيهية للبرمجة في عام ١٩٩٧ طلب مقر الصندوق إلى مستعملي هذه المبادئ إبداء ملاحظاتهم عليها في جهد يرمي إلى تحسين نوعية هذه الأدوات البرنامجية. وقد مثلت التعليقات التي أبديت في هذا الشأن مدخلا آخر في التقرير الحالي. وعلاوة على ذلك، نوقشت في جملة أمور، الشواغل التنفيذية في عديد من الاجتماعات والمحافل دون الإقليمية الأخرى، وأُنشئت داخل الصندوق آلية تتولى استلام وإجراء مراجعات منهجية للتعليقات التي ترد من مختلف وحدات الصندوق، سواء في المقر أو في الميدان، بالنسبة للمجالات التي قد تحتاج إلى المزيد من النظر من أجل تحسين سياسات وإجراءات البرمجة في الصندوق. ومن ناحية أخرى، وفرت استعراضات تطبيق السياسات العامة التي اضطلع بها مكتب المراجعة والتقييم في الصندوق بالإضافة إلى دراسات الجدوى القطرية التي نفذها مكتب الإدارة بالنتائج كجزء من الجهد الأعم لتحديد الاحتياجات المؤسسية للصندوق في سياق تنفيذ نهج الإدارة بالنتائج والإطار التمويلي المتعدد السنوات، مدخلات قيمة في هذه العملية الجارية. واستُمدت المدخلات أيضا من الاستعراض المكتبي الذي أجراه الصندوق في عام ١٩٩٩ لتطبيق نهج الأطر المنطقية في عملية البرمجة.

ثانيا – عملية البرمجة

٧ – طرح صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادئه التوجيهية الجديدة المتعلقة بالبرمجة في عام ١٩٩٧ كجزء من مبادرة تهدف إلى استعراض وتنقيح سياساته وإجراءاته ومبادئه التوجيهية مستجيبا في ذلك لما يلي: (أ) التعبير عن التحولات البرنامجية الناجمة عن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (ب) وضع أدوات أساسية للقيام بصورة فعالة بنقل مسؤوليات البرمجة إلى الميدان في إطار لا مركزي. وواجه الصندوق تحديا تمثل في ضرورة وضع مبادئ توجيهية جديدة تتيح قدرا معينا من المرونة استجابة لمختلف الحالات القطرية مع الحرص في الوقت نفسه على تأكيد الرقابة والمساءلة البرنامجية. وتعين أن تكون المبادئ التوجيهية موجزة ومركزة وأن تمثل أدوات ميسورة الاستعمال تساعد في تنفيذ البرامج بشكل فعال وتستجيب للمبادرات الإصلاحية الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٨ – ومن ثم أعيد تحوير عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وأصبحت عملية للتقييم السكاني القطري تحتفظ بنفس الأهداف المشمولة بالاستعراض مع إضافة بعض التغييرات المفاهيمية والإجرائية. ويتألف تقييم السكان القطري من تحليل متعمق للحالة القطرية في مجالات السكان والصحة الإنجابية والمجال الجنساني، ويوصي فيه بإجراءات استراتيجية للتصدي للاحتياجات الحاسمة في هذه المجالات. ويُرسي التقييم إطار العمل اللازم لوضع البرنامج القطري الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي الحالات التي تغطي فيها عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية بصورة وافية مجالات البرمجة الأساسية للصندوق، وتوفر قاعدة صلبة لوضع البرنامج الذي يدعمه الصندوق، تقل الحاجة إلى إعداد تقييم سكاني قطري مستفيض، أو تنعدم كلية، حسب كل ظرف على حدة.

٩ – وقد صمم تقييم السكان القطري ليكون عملية مملوكة وطنيا بمقدار أكبر من النهج السابق له وهو نهج استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، ويشتمل التقييم على أنشطة تحضيرية تبدأ مباشرة في أعقاب إجراء استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري وتؤدي إلى إنشاء فريق عمل وطني معني بتقييم السكان القطري في غضون ٢٤ شهرا على وجه التقريب قبل نهاية البرمجة القطرية الجارية. وعادة ما ترأس الحكومة فريق العمل الوطني كما أنه يشمل مشاركة من أصحاب المصلحة الرئيسيين بمن فيهم المجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة وممثلين للبلدان الأعضاء والصندوق. وعلى مدى هذه العملية، تُلتمس المدخلات الخارجية من مختلف المصادر على فترات زمنية ملائمة من أجل استعراض برنامج فريق العمل الوطني. وهي تشمل مدخلات مقدمة من أفرقة الخدمات التقنية القطرية والوحدات ذات الصلة في

مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن ناحية أخرى، يقوم ممثل الصندوق في البلد المعني بعقد اجتماعات دورية بين فريق العمل المعني بتقييم السكان القطري وشركاء منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين وغيرهم من البلدان الأعضاء في الصندوق من أجل إطلاعهم على حالة تقييم السكان القطري. وفي نهاية العملية يجري استعراض خارجي مستقل لمشروع تقرير تقييم السكان القطري. ولا يحتاج هذا الاستعراض بالضرورة إيفاد بعثة خارجية. وفي وقت لاحق يعقد فريق العمل الوطني المعني بتقييم السكان القطري مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان جلسات إحاطة لأصحاب المصلحة الرئيسيين لإطلاعهم على النتائج والتوصيات الرئيسية في تقييم السكان القطري.

١٠ - وعملا بالمقرر ١٢/٩٧، يقوم الصندوق بصورة دورية بإطلاع البلدان الأعضاء على تقييمات السكان القطرية المزمعة للسنة المعنية، ويقدم إلى البلدان الأعضاء في الصندوق، حسب الطلب، مشروع توصيات لتقييمات السكان القطرية من أجل الحصول على مساعدة خارجية.

١١ - وتركز عملية إعداد البرنامج القطري على تحديد الأولويات حسبما ترد في التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقييم السكان القطري والدور الذي يضطلع به الصندوق في التصدي لهذه الأولويات من ناحية صلتها بشركاء الأمم المتحدة ومجتمع المانحين استنادا إلى مفهوم الميزة النسبية. وعند تحديد أولويات البرنامج القطري الذي يدعمه الصندوق، يقوم ممثل الصندوق بالتعاون مع حكومة البرنامج القطري بإجراء مشاورات مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة واضعا بعين الاعتبار أي مدخلات يجري تقديمها إليه. بما في ذلك من البلدان الأعضاء في الصندوق وأفرقة الخدمات القطرية ومقر الصندوق نفسه.

١٢ - وعند إعداد مقترح البرنامج القطري تؤخذ بعناية الدروس المستفادة من البرامج التي قدم الصندوق إليها العون من قبل. ويوضع تصميم البرنامج القطري على أساس إطار منطقي تتحدد فيه النتائج المزمعة التي يصبو البرنامج إلى تحقيقها أو المشاركة في تحقيقها، والمؤشرات التي سيستعان بها في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه النتائج، بينما يجري في الوقت نفسه تحديد الفروض والمخاطر في السياق البرنامجي والاستفادة من الدروس المستفادة من الدورة البرنامجية السابقة. وقبل تقديم مشروع المقترح إلى مقر الصندوق للنظر فيه، يجري استعراض البرنامج داخل القطر من قبل فريق مشترك بين الوكالات يرأسه منسق الأمم المتحدة المقيم، من أجل ضمان تساوقه مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعادة ما يقوم ممثل

الصندوق بتقديم البرنامج القطري مقرونا بمصفوفة الإطار المنطقي إلى لجنة استعراض البرنامج في مقر الصندوق قبل خمسة أشهر على الأقل من تقديمه إلى المجلس التنفيذي.

١٣ - وعقب إقرار المجلس التنفيذي للبرنامج القطري يقوم ممثل الصندوق بزيادة تطوير البرامج الفرعية والعناصر المشاريعية ذات الصلة واضعا بعين الاعتبار التوصيات التي يقدمها المجلس. وتستمر عملية التشاور على الصعيد القطري وتشمل استعراض جميع البرامج الفرعية من قبل لجنة التقييم المحلية التي تمثل هيئة استشارية على الصعيد القطري تتألف من الحكومة وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٤ - وبذلك، تكون الوثائق النهائية للبرامج الفرعية والعناصر المشاريعية ذات الصلة محصلة لعملية مستفيضة للتشاور وبناء توافقات الآراء تستهدف تعزيز الملكية الوطنية للبرنامج وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تصميمه والقيام في الوقت نفسه بتعبئة الدعم وتأمين الالتزامات بتنفيذه.

١٥ - وقد تطور شكل مقترح البرنامج القطري الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي على مدى السنوات استجابة لتوجيهات المجلس في هذا الشأن. ويتصف الشكل الراهن للوثيقة بقصره الكبير بالمقارنة بما سبق كما أنه يغطي الجوانب الأساسية في عملية تقيم السكان القطري ويشمل تحليلا للبرنامج الراهن بما في ذلك إشارة إلى الدروس المستفادة منه، واقتراحا يتعلق بالبرنامج القطري الجديد. ويتيح المقترح إطارا عاما للأهداف والمقاصد الشاملة للبرنامج والنواتج المتوقعة في نهاية الدورة البرنامجية والمؤشرات المتعلقة بها مشفوعة بمعلومات عن البرامج الفرعية والنُهُج الاستراتيجية المعتمدة والترتيبات المؤسسية لتنفيذ البرنامج، والمحددات المالية والمخاطر والفروض الرئيسية بالإضافة إلى خطط الرصد والتقييم.

ثالثا - الدروس المستفادة

١٦ - تشير التعقيبات والمعلومات التي تجمع من مختلف المصادر إلى أن المبادئ التوجيهية للبرمجة تُستقبل، على وجه العموم، بشكل طيب. ومع ذلك، أشارت بعض المكاتب القطرية إلى ضرورة وجود قدر من المرونة في تطبيق هذه المبادئ التوجيهية. كما أشارت إلى أن عملية إعداد البرامج والموافقة عليها تتسم إلى حد ما بطولها وتحتاج إلى تبسيط. ويعزى ذلك جزئيا إلى مسألتي التركيز على الملكية الوطنية لعملية البرمجة وطبيعتها التشاركية، وكلتيهما لا غنى عنها للبرمجة الفعالة رغم أنها تحتاج إلى وقت وتخطيط مستفيضين. ومن ناحية أخرى، ينبغي إيلاء الاهتمام لبناء القدرات الوطنية من أجل الاضطلاع بقيادة العملية وتوجيه الشركاء الوطنيين المناظرين بشأن نهج وأدوات البرمجة الجديدة. وعلاوة على ذلك، يتعين

تقريب عديد من أصحاب المصلحة من أجل زيادة مشاركتهم في المراحل الحاسمة لعملية البرمجة.

١٧ - **الملكية والمشاركة على الصعيد الوطني** - تكشف النتائج العامة عن أن التحول من عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات إلى ممارسة عملية تقييم السكان القطري كانت لها نتائج إيجابية، ففي حين أن عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات كانت تتكون بشكل رئيسي من بعثة خارجية تعمل بالتعاون مع حكومة بلد البرنامج لمدة ثلاثة أو أربعة أسابيع، فإن ممارسة تقييم السكان القطري تعمل، مع إنشاء فريق العمل الوطني، على تعزيز الملكية القطرية، والمساعدة في بناء القدرات، وتعزيز كفاءة التكاليف. كما أن التخطيط المبكر لعملية تقييم السكان القطري أثناء استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري يتيح إدخال تحسينات في الوقت المناسب في مرحلة الإعداد، مثل تحديد نوع المعلومات اللازمة لإجراء التقييم. كذلك فإن عملية تقييم السكان القطري تتيح فرصا أوسع لمشاركة مختلف أصحاب المصلحة.

١٨ - وقد لاحظ بعض أعضاء المجلس التنفيذي أن عملية تقييم السكان القطري أدت بصورة غير مقصودة إلى تقليص فرص مشاركة البلدان الأعضاء في هذه العملية، وفي حين أن عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات كانت تتوج بإيفاد بعثة خارجية تتألف من خبراء وطنيين ودوليين، حيث يطلب إلى أعضاء الصندوق المهتمين أن يشاركوا فيها، فإن عملية تقييم السكان القطري لا تستلزم بالضرورة إيفاد بعثة خارجية. واتضح من المسح أن ١٢ مكتبا قطريا قررت في الواقع عدم تنظيم استعراض خارجي مستقل لتقرير تقييم السكان القطري. فمن مجموع المكاتب القطرية البالغة ٢٦ مكتبا التي لم تقم بتنظيم استعراض خارجي، لم يبلغ سوى ٣ مكاتب أن الاستعراض الخارجي ينطوي على إيفاد بعثة خارجية. وشارك عدد قليل من أعضاء المجلس التنفيذي في البعثات الخارجية. واختارت المكاتب القطرية الباقية إجراء استعراض مكتبي تشارك فيه أفرقة الدعم القطري و/أو مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان. بيد أنه وردت، في عدد كبير من الحالات، مدخلات خارجية أثناء عملية تقييم السكان القطري؛ إذ عقد ٢٨ مكتبا قطريا مناقشات قطرية في منتدى أوسع نطاقا، وأبلغ ٢٢ مكتبا منها عن مشاركة البلدان الأعضاء؛ وتلقى ١٩ مكتبا مدخلات قبل إعداد الصيغة النهائية لتقرير تقييم السكان القطري.

١٩ - وقامت جميع المكاتب القطرية الـ ٣٨ التي شملها المسح المتعلق بعملية البرمجة بإبلاغ النظراء الوطنيين وشركاء منظومة الأمم المتحدة رسميا بخطط تقييم السكان القطري، كما أبلغ ٢٤ مكتبا من هذه المكاتب القطرية الممثلين المحليين للبلدان الأعضاء، بما في ذلك مجتمع

المانحين عن هذه الخطط. وأفاد اثنان وعشرون مكتبا قطريا بأنها شكلت فريق عمل وطني لتقييم السكان القطري، يتألف في الغالب من ممثلتين حكوميين وخبراء وطنيين؛ وأفاد ١٧ مكتبا قطريا بأن شركاء الأمم المتحدة أسهموا في تقييم السكان القطري؛ وأفادت ٩ مكاتب بأن بلدانا أعضاء، معظمها بلدان مانحة، شاركت في تلك العملية.

٢٠ - وبين المسح أيضا أن مشاركة المنظمات غير الحكومية كانت كبيرة نسبيا، حيث أفاد ٣٠ مكتبا قطريا بأنها تلقت مدخلات من منظمات غير حكومية أثناء العملية. وعلى عكس ذلك، كانت مشاركة مؤسسات بريتون وودز ضئيلة، حيث أفادت ٥ مكاتب قطرية فقط بحدوث مشاركة من هذا القبيل.

٢١ - وقد تطورت عملية وضع البرنامج القطري منذ صدور المبادئ التوجيهية الجديدة للبرمجة في عام ١٩٩٧. وأصبحت الملكية الوطنية لعملية وضع البرامج أكثر قوة جزئيا بفضل عملية تقييم السكان القطري. كذلك يبدو أن مستوى ومدى مشاركة مختلف أصحاب المصلحة مرتبطان بالزخم الذي تحقق أثناء عملية تقييم السكان القطري. فعلى سبيل المثال، تميل مرحلة وضع البرامج إلى إشراك عدد أقل من الشركاء؛ بيد أنه عند ما تبدأ الأولويات البرنامجية للبرنامج القطري للصندوق في الظهور يظهر معها أيضا أصحاب المصالح الرئيسيين. وتتكون الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال وضع البرنامج القطري أساسا من النظراء الحكوميين والمكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأفرقة الدعم القطري. وتأتي مشاركة مقر الصندوق في مرحلة لاحقة، تسبق تقديم البرنامج القطري المقترح إلى لجنة استعراض البرامج. بيد أنه كثيرا ما يقلل من شأن الوقت المطلوب للتشاور أثناء هذه العملية، ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتخطيط وإدارة عمليات البرمجة في الصندوق.

٢٢ - **تحقيق الحد الأقصى للمشاركة** - تتيح عملية تقييم السكان القطري فرصا أوسع لأعضاء الصندوق للمشاركة في هذه العملية، مقارنة بعملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. ودائما ما لا يكون واضحا بالنسبة للبلدان الأعضاء المهتمة توقيت وكيفية اشراكها. كذلك، من غير الواضح أيضا بالنسبة للبلدان التي تشارك على الصعيد القطري ما إذا كان ممثلو كل منها في المجلس التنفيذي يقاسمونها نتائج هذه المشاركة، وكيفية تقاسمهم لها.

٢٣ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل منتظم بإبلاغ البلدان الأعضاء عن خطط التقييم القطري للسكان الذي يضطلع بها على النحو الذي يدعو إليه المقرر ١٢/٩٧. واستجابة للمسح، أفادت ٩ بلدان بأنها تتقاسم توصيات تقييم السكان القطري، بناء على الطلب، مع البلدان الأعضاء المهتمة، كما أن ٦ مكاتب من المكاتب القطرية الـ ٩ تلقت

مدخلات في مقابل ذلك. كما عقد ٢٨ مكتبا قطريا جلسات إحاطة قطرية بشأن النتائج والتوصيات الرئيسية لتقرير تقييم السكان القطري. وعلاوة على ذلك، تبين سجلات صندوق الأمم المتحدة للسكان في المقر أن خمسة بلدان أعضاء على الأقل طلبت رسميا، وفقا للمقرر ١٢/٩٧، توصيات البرامج القطرية التي من المقرر أن ينظر فيها المجلس التنفيذي في جلسات قادمة. وإذا استفاد عدد أكبر من البلدان الأعضاء من هذا الخيار، فإنه سيؤدي إلى ضمان مشاركة المجلس التنفيذي وتوسيع نطاقها في مرحلة حاسمة من مراحل عملية البرمجة.

٢٤ - وفيما يتعلق بمشاركة شركاء منظومة الأمم المتحدة في عملية إعداد البرامج، كانت الجهود التنسيقية مؤقتة نوعا ما. وحسبما يكشف عنه المسح، أفاد ١٧ مكتبا قطريا بأن فريقا مشتركا بين الوكالات قام باستعراض البرنامج القطري المقترح. أما المكاتب القطرية التي لم تنظم مثل هذا الاستعراض القطري، فقد أيدت الأسباب التي حالت دون ذلك، وعلى سبيل المثال، أشار بعض المكاتب إلى أنها تتفق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا المقترح، ولكنها لا تتلقى دائما مدخلاتها. وقالت مكاتب أخرى أنه لم تكن هناك ضرورة لإجراء استعراض مشترك لأن المدخلات كانت ترد أثناء العملية؛ غير أن مكاتب أخرى أشارت إلى أن إجراء استعراض مشترك سيكون أكثر ملاءمة في مرحلة لاحقة، أثناء إعداد البرامج الفرعية والعناصر المشاريعية ذات الصلة.

٢٥ - واتضح أيضا أن المانحين الثنائيين يميلون إلى المشاركة في مرحلة لاحقة من مراحل إعداد البرامج، عندما يكون بالإمكان تحديد مجالات برنامجية محددة يمكن أن تلقى دعما ثنائيا. وأفادت سبعة مكاتب قطرية بأن بلدانا أعضاء شاركت، بما فيها مانحون، في وضع البرنامج القطري.

٢٦ - **نهج الإطار المنطقي** - يبدو أن نوعية البرامج القطرية المقترحة قد تحسنت تحسنا كبيرا منذ عام ١٩٩٧. وقد أسهم إصدار المبادئ التوجيهية لوضع البرامج القطرية التي تغطي العملية، فضلا عن شكل ومحتوى المقترحات، في إحداث هذا التحسين. وعلاوة على ذلك، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تعقيبات منتظمة إلى جميع الموظفين، في كل من الميدان والمقر، بشأن التوجيه الذي يوفره المجلس التنفيذي لتحسين نوعية ومحتوى البرامج القطرية المقترحة، بما في ذلك، مؤخرا (في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠)، والحاجة إلى توفير معلومات في كل برنامج مقترح عن أمن السلع الأساسية الخاصة بالصحة الإنجابية. ونتيجة لهذه الجهود، يولى قدر أكبر من الاهتمام الآن لتحديد المسيرة النسبية للصندوق، وتعكس الدروس المستفادة على نحو أفضل في البرامج المقترحة؛ كما أن استخدام الإطار المنطقي والبرامج الفرعية أدى إلى اتباع نهج أكثر اتساقا للبرامج؛ وتحددت مجالات تركيز البرامج

والأنشطة الاستراتيجية على نحو أفضل، على أساس المحددات التي قد تكون أكثر واقعية بالنسبة للمنجزات وقدرات التنفيذ.وعلاوة على ذلك، هناك صلة أوثق بين نطاق الأنشطة البرنامجية ونظام تخصيص موارد الصندوق فضلا عن توافر الموارد التكميلية.

٢٧ - وتبين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لدى استعراضه تطبيق نهج الإطار المنطقي في عملية البرمجة في عينة صغيرة من البلدان، أن هذا الإطار المنطقي عندما يستخدم بطريقة سليمة، يؤدي إلى تحسين نوعية تصميم المشاريع بدرجة عالية. وفي هذه الحالات، فإن البرامج القطرية الجديدة تحدد بوضوح أولويات ومنجزات البرامج، وتعين مجموعة متسقة من الأنشطة الاستراتيجية، وتركز على احتياجات الرصد والإبلاغ. بيد أن نهج الإطار المنطقي لم يكن يطبق دائما على أفضل وجه، سواء من الناحية المفاهيمية أو المؤسسية. فعلى سبيل المثال، تبين من الاستعراض أن كثيرا من مستخدمي صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يقدروا تماما إمكانات ذلك النهج في المرحلة الأولية بوصفه أداة أساسية لتصميم البرامج ورصدها وإدارتها. وقد يكون الصندوق قد قدر الموارد اللازمة لإدماج نهج الإطار المنطقي في عمليات البرمجة بأقل من قيمتها الحقيقية. وكانت نوعية التدريب الذي ينجر من خلال نهج مسترسل متفاوتة في بعض الأحيان، كما أن المبادئ التوجيهية للإطار المنطقي لم تكن دائما ملاءمة للمستخدمين بدرجة كافية. ونتيجة لذلك لم تستخدم مكاتب قطرية عديدة نهج الإطار المنطقي بصورة سليمة لتصميم البرامج القطرية. وما فتئ الصندوق يعالج نواحي النقص في هذا السياق، كما أن تطبيق النهج يتحسن مع مرور الوقت.

٢٨ - ومن الناحية المفاهيمية اتضح أن مصطلحات الإطار المنطقي لم تكن مفهومة دائمة، ولا سيما فيما يتصل بتحديد أهداف ومقاصد البرامج القطرية. كما أن علاقة السبب والأثر في سلم الأهداف لم تكن مفهومة دائما بالنسبة للجميع. وكان اختيار المؤشرات غير سليم في بعض الأحيان بالنسبة لهدف البرنامج؛ إذ أن المؤشرات لم تكن محددة دائما من الناحية الكمية؛ ولم يكن يولى اعتبار كاف لتوافر البيانات. كذلك، لم تلق بيئة البرامج، من حيث تحديد المخاطر والفروض، الاهتمام الكافي. واتضح من الاستعراض أيضا أن مصفوفة الإطار المنطقي لم تكن، بعد إعدادها، تستكمل أو تستخدم بصورة منتظمة لرصد المقاصد. وكانت هذه الاستنتاجات تتفق مع دراسات الجدوى القطرية التي اضطلع بها الصندوق فيما يتعلق بوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٩ - **تحسين النوعية** - واستجابة لهذه الاستنتاجات، سيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة الأنشطة التدريبية ووضع مناهج تدريبية محسنة ومترابطة. وسيعمل الصندوق من أجل تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية لموظفيه ونظرائهم الوطنيين. كما سيقوم بتنقيح

المبادئ التوجيهية، عند الاقتضاء، للمساعدة في توضيح المسائل المفاهيمية. كذلك، سيقدم توجيه أفضل بشأن اختيار منهجيات تجميع المؤشرات والبيانات، كما سيقدم دعما أكبر لوضع بيانات اساسية كجزء من البرامج القطرية من أجل رصد وقياس التقدم المحرز في المدخلات البرنامجية، وستكون هذه الجهود جزءا من مجالات تركيز الصندوق على الإدارة بالنتائج، نظرا لأن الإطار المنطقي يشكل أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ولذلك طلب من المكاتب القطرية أن تستعرض هذا الإطار المنطقي، وأن تستخدم المصفوفة كأداة دينامية لقياس التقدم المحرز وإدارة الأداء في تنفيذ البرامج القطرية. ويقوم الصندوق حاليا باستعراض المبادئ التوجيهية لبرامجه لبحث كيفية إدماجها وتنفيذها على نحو أفضل في نهج الإدارة بالنتائج في تخطيط البرامج وإدارتها، وفي عمليات الرصد والتقييم، وذلك لتوجيه الأدوات والنظم القائمة نحو تحقيق النتائج وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٣٠ - كذلك، سيقوم الصندوق بنشر خطط وإعداد برامجه في موقعه على شبكة الإنترنت، من أجل تعزيز المشاركة المنهجية لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك البلدان الأعضاء، في عملية البرمجة. وفي الوقت الراهن، يتم إعداد هذه الخطط لخدمة احتياجات الصندوق لتخطيط وإدارة البرامج الداخلية. وتقدم الخطط معلومات عن تحديد الجدول الزمني (التوقيت والمدة) للعمليات البرمجية الرئيسية لكل بلد من بلدان البرنامج، التي تشمل عمليات التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقييم السكان القطري (إذا دعت الحاجة)، والدورة التي سيقدم فيها البرنامج القطري إلى المجلس التنفيذي، وبالإضافة إلى ذلك، سينظم الصندوق بالتعاون مع الحكومة، لدى إعداد البرامج القطرية المقترحة، اجتماعا استراتيجيا قطريا يضم جميع الأطراف المهتمة، بما فيها البلدان الأعضاء، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لجلب مدخلات ذات مغزى في تصميم البرنامج القطري وخياراته الاستراتيجية. وسينعكس تحديد الجدول الزمني لاجتماعات الاستعراض القطرية من الآن فصاعدا في خطط الصندوق الخاصة بإعداد البرامج.

رابعا - التقدم المحرز في تحقيق أهداف المواءمة

٣١ - أوصى المقرر ١٢/٩٧ بالقيام بتنسيق ومواءمة الجهود الرامية إلى تنسيق الترتيبات المتعلقة بعمليات البرمجة القطرية مع الصناديق والبرامج الأخرى. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا نشطا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية في تعزيز أهداف المواءمة. وبإصدار المبادئ التوجيهية لعملية التقسيمات القطرية المشتركة. وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة بدء العمل لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أي

البلدان التي تخطط للشروع في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) في نيسان/أبريل ١٩٩٩، بذل الصندوق جهودا متضافرة لإدماج أدوات التخطيط الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عمليات برمجته وهي إمكانية كانت متوقعة في المبادئ التوجيهية للصندوق. ووجه الصندوق مكاتبه القطرية للاستعاضة عن عملية تقييم السكان القطري بعملية التقسيمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، شريطة أن تغطي وثائق التقسيمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بقدر كاف المجالات البرنامجية الرئيسية للصندوق وتكون قادرة على توفير أساس سليم لإعداد البرنامج القطري الذي يساعده الصندوق. وقام الصندوق أيضا بتنظيم حلقة توجيهية لموظفي المقر وبعث بأخصائيين من أفرقة الدعم القطري للتدريب في كلية الأمم المتحدة للموظفين في تورين بإيطاليا، لكي يساعدوا الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بوصفها جهات ميسرة في عمليات التقسيم القطرية المشتركة وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك للعمل بوصفها مراكز تنسيق لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٢ - وأصدر الصندوق أيضا تعليمات إلى مكاتبه القطرية لإجراء استعراض للخطط الرامية إلى مواءمة الدورات البرامجية بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة. وحتى الآن أنجزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عمليات المواءمة في جميع الأقطار المؤهلة لذلك، على وجه التقريب. وأُحرز تقدم في مجالات أخرى أيضا من ضمنها عقد دورات مشتركة للمجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وقيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإصدار مذكرة إرشادية بشأن التعاريف المشتركة لعمليات البرمجة والنواتج والتوصل إلى اتفاق بشأن إجراء استعراضات مشتركة لمنتصف المدة؛ ومواءمة عرض ميزانيات الدعم لفترة السنتين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف؛ وإحراز تقدم في مجال الخدمات والأماكن المشتركة؛ وتعزيز الأفرقة المواضيعية وغيرها من آليات الأفرقة القطرية؛ واتخاذ عدد من المبادرات تتعلق بنظام المنسق المقيم.

٣٣ - وفي الوقت الراهن يعد الفريق المخصص المعني بالمواءمة والتبسيط التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراءات منسقة لاستعراضات منتصف المدة المشتركة التي تجري بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويحظى هذا المجال بالأولوية لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويمثل تقدما ملموسا في إعداد أدوات البرمجة المشتركة والإسراع بقدرات الرصد على المستوى القطري. وكلما نزع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اتباع نهج الإدارة بالنتائج، أصبح التعاون الوثيق عنصرا أساسيا في عملية تحديد النتائج المشتركة المراد تحقيقها والمؤشرات المناسبة لقياس هذه الإنجازات. ويعتبر الحصول على البيانات الموثوق بها

وتوافر هذه البيانات من الأمور الأساسية التي تشغل بال جميع الشركاء في التنمية، وسيظل الصندوق يولي عنايته لضرورة بناء القدرات الوطنية الكفيلة بوضع أنظمة البيانات المستدامة وضمان استمرارها. وسيركز الصندوق أيضا على النهج الشاملة للقطاعات تمشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ٨/٢٠٠٠.

٣٤ - وتشكل مواءمة تدابير الموافقة على البرامج القطرية من قبل مجالس إدارات الصناديق والبرامج الشريكة المعنية عملية معقدة نسبيا وتستدعي استعراض دور كل مجلس وطريقة عمله، بالاقتران مع التدابير المتبعة في الموافقة على البرامج القطرية. وتتبع كل منظمة من المنظمات الشريكة عملية خاصة بها تتطور وفق مقتضيات مجلسها من جهة وولاية المنظمة المعنية واحتياجاتها الأساسية وهيكلها المؤسسي وآلياتها الداخلية ومواردها من جهة أخرى.

٣٥ - وبموجب الترتيبات الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعد البرنامج إطار التعاون القطري ميدانيا بالتعاون مع الحكومة وبمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتستعرض إطار التعاون القطري لجنة استشارية محلية للبرامج تترأسها الحكومة ومعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشارك فيها شركاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون. ويدعى الممثلون المحليون للبلدان الأعضاء في المجلس التنفيذي إلى حضور اجتماع اللجنة الاستشارية للبرامج لتقليل الحاجة إلى إجراء استعراض مفصل لإطار التعاون القطري من قبل المجلس التنفيذي. ويراعى رأي اللجنة الاستشارية للبرامج عند بلورة الوثيقة. وبعد ذلك يُستعرض إطار التعاون القطري في المقر ثم يقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه. وتتم الموافقة في المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري بالصيغة التي قدم بها دون عرض أو مناقشة ما لم يبلغ خمسة من أعضاء المجلس على الأقل الأمانة العامة كتابة قبل الاجتماع برغبتهم في عرض إطار معين للتعاون القطري على المجلس التنفيذي.

٣٦ - وتتألف عملية الموافقة في اليونيسيف من مرحلتين؛ إذ تعقد اليونيسيف، بالتعاون مع الحكومات، اجتماعا بشأن الاستراتيجية يشارك فيه أصحاب المصلحة الرئيسيون ومن بينهم الممثلون المحليون للبلدان الأعضاء في المجلس التنفيذي. وتعد عندئذ مذكرة قطرية في الميدان يستعرضها المكتب الإقليمي لليونيسيف. وتقدم المذكرة إلى المجلس التنفيذي للتعليق عليها قبل عام على وجه التقريب من بداية البرنامج الجديد، ثم تُبلور في ضوء التعليقات التي يبديها المجلس التنفيذي. وبعد ذلك تقدم توصية البرنامج القطري إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها على أساس عدم الاعتراض ما لم يطلب عضو أو أكثر مناقشتها.

٣٧ - ولم ينظر صندوق الأمم المتحدة للسكان في ترتيبات برنامج الأغذية العالمي؛ إذ أن المجلس التنفيذي للبرنامج يقوم في الوقت الراهن باستعراض آلياته الإدارية بما في ذلك دور

المجلس ومسؤولياته وطرائق عمله. وهذا الاستعراض مبادرة اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في آذار/مارس ١٩٩٩، وشملت إنشاء فريق عامل لإعداد آراء وتوصيات لتعزيز الإدارة السليمة للبرنامج. واستعرض الصندوق العمل الذي جرى حتى الآن في هذا الشأن ووجد فيه ملاحظات صائبة جدا جديرة باهتمام مجالس الإدارات الأخرى للوكالات الشريكة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

خامسا – الاستنتاجات

٣٨ – تبين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو يستعرض عملية البرمجة التي يأخذ بها، أنها تتضمن عناصر إيجابية كثيرة وأن بعض جوانبها قابل للتحسين. فعلى سبيل المثال تتيح العملية الحالية للبلدان الأعضاء في المجلس التنفيذي عدة فرص للمشاركة في العملية في مرحلة مبكرة، ولا سيما على المستوى القطري. بيد أن هذه الفرص لم تغتنم على نحو كامل. ويحيط الصندوق البلدان الأعضاء علما بانتظام بتقييمات السكان القطرية المزمع إجراؤها. بيد أن عددا ضئيلا نسبيا من البلدان الأعضاء قدم مساهمات استجابة لهذه الإخطارات، مع أن المرجح هو أن يفعل ممثلو البلدان الأعضاء الميدانيون ذلك أكثر من أقرانهم في العواصم.

٣٩ – ويعزى هذا الضعف النسبي في معدل الاستجابة إلى عدة أسباب، فمن غير الواضح دائما لممثلي البلدان الأعضاء المهتمة، ولا سيما المقيمون في العواصم، كيفية وتوقيت المشاركة في عملية صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبوجه خاص بعد تحول البرمجة في الصندوق من عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات إلى نهج تقييم السكان القطري. ومن غير الواضح دائما ما إذا كان المشاركون في مختلف العمليات يتبادلون حصيلة مشاركتهم مع ممثليهم في المجلس التنفيذي أو الطريقة التي يتم بها هذا التبادل. وإضافة إلى ذلك، يميل مختلف أصحاب المصلحة إلى المشاركة في العملية في مراحل مختلفة، فقليل منهم يشارك في المراحل المبكرة لإعداد البرامج بينما يشارك عدد أكبر، يشمل المانحين الثنائيين، في مراحل لاحقة عندما تبرز الأولويات ويصبح من الممكن تحديد مجالات معينة في البرنامج لأغراض الدعم.

٤٠ – ويشير الاستعراض الذي أُجرى على العملية الحالية أن أهم التحسينات المطلوبة سواء على المستوى القطري أو في المقر تكمن في استكشاف السبل الكفيلة بضمان مشاركة البلدان الأعضاء في المراحل الرئيسية لعملية البرمجة وفي الوقت نفسه إيجاد شعور لدى الجهات الوطنية بأن هذه العملية ملك لها. ولتعزيز هذا الشعور بالملكية الوطنية، سيبذل ممثلو الصندوق قصارى جهدهم لضمان إنشاء أفرقة عمل وطنية معنية بتقييمات السكان القطرية في جميع بلدان البرامج. وسيجري هؤلاء الممثلون أيضا مناقشات ويقدمون إحاطات إعلامية

داخل البلدان المعنية بشأن عملية تقييم السكان القطري ويشركون كافة الأطراف المهتمة في الاجتماعات المتعلقة بالاستراتيجيات التي تعقد في هذه البلدان. وسيتيح هذا الأسلوب لأعضاء الصندوق فرصا شتى لتقديم المشورة عن تصميم البرامج القطرية وبيان توجهاتها الاستراتيجية قبل استعراضها في مقر الصندوق. ومن المتوقع أن يقوم الممثلون المحليون للبلدان الأعضاء في المجلس التنفيذي بإطلاع العواصم المعنية على إسهاماتهم وآرائهم.

٤١ - وعلى مستوى المقر، لن يدخر صندوق الأمم المتحدة للسكان وسعا لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في مختلف مراحل إعداد البرامج. وسيعرض الصندوق خطط إعداد البرامج المتعلقة بكل برنامج قطري على موقع الصندوق على الإنترنت، بما في ذلك بيان التوقيت والمدة المؤقتين لعمليات البرمجة الرئيسية. ومن شأن ذلك أن ييسر مشاركة ممثلي البلدان الأعضاء في الأقاليم وفي العواصم أيضا. وسيحض الصندوق مكاتبه القطرية أيضا على ضرورة إشراك أعضاء الصندوق في عمليات تقييم السكان القطرية. وسيظل الصندوق يطلب من البلدان الأعضاء تزويده بتعليقاتها على التوصيات المتعلقة بتقييمات السكان القطرية التي يجريها البرنامج، وستراعى هذه التعليقات عند بلورة البرامج القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعقد الصندوق بصورة منتظمة جلسات إحاطة إعلامية غير رسمية في المقر لأعضائه تتعلق بمقترحات البرامج القطرية قبل النظر فيها في المجلس التنفيذي. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الحوار بشأن أولويات البرامج واستراتيجياتها وييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل والمجالات الرئيسية. وسيجعل صندوق استعراض مشروع تقييم السكان القطري من قبل جهات خارجية مستقلة مطلبا إلزاميا، علما بأن الكيفية التي يجري بها الاستعراض قد تتفاوت من بلد إلى آخر.

٤٢ - ومن المتوقع أن تصبح عملية الاستعراض المشتركة بين الوكالات أكثر انتظاما في المستقبل، كلما واصل شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تبسيط عمليات وأدوات البرمجة في إطار تنفيذهم لمبادرات الأمين العام للإصلاح، ولا سيما بإدخال عمليتي التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيواصل الصندوق العمل مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تخفيف العبء الإداري لهذه العمليات على المكاتب القطرية وعلى النظراء الوطنيين. وسيعمل الصندوق أيضا مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لكفالة معالجة الشواغل المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية والشواغل ذات الطابع الجنساني بشكل ملائم في عمليات تقييم السكان القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سعيا إلى تحقيق التكامل بين التقييمات القطرية المشتركة وتقييم السكان القطري وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى أقصى درجة ممكنة. بيد أنه من المرجح أن يجد الصندوق أن عليه، في المستقبل القريب، أن يقوم في أغلب الحالات، بعمليات معدلة

لإجراء تقييمات السكان القطرية حتى يتمكن من استكمال المعلومات وإجراء التحليل المتعمق لحالة السكان وإعداد توصيات بشأن الإجراءات الاستراتيجية اللازمة لإعداد البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وسيولي الصندوق عناية خاصة لكفالة إيلاء الاهتمام المناسب في هذه العمليات للإجراءات الرئيسية الكفيلة بزيادة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

٤٣ - وفي الختام يعتزم الصندوق استخدام إطاره التمويلي المتعدد السنوات بشكل أمثل للإبلاغ عن نتائج مختارة على مستويي الأهداف والنواتج في البرامج التي يدعمها الصندوق. ويشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات إطارا لوضع الأولويات والنهج الاستراتيجية للصندوق ولمراقبة إدارة عمليات البرمجة. ويعتزم الصندوق تقديم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف وحالة التنفيذ المالي للإطار التمويلي المتعدد السنوات، يشمل جميع البرامج التي وافق عليها المجلس. وبذلك يشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات آلية رئيسية تتيح للمجلس القيام بدوره الرقابي، وتمكن الصندوق من كفالة المساءلة بشأن الأداء العام وإدارة البرامج التي يدعمها. وينطوي هذا الإطار أيضا على إمكانيات كبيرة لترشيد متطلبات الإبلاغ في الصندوق التي زاد حجمها بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي دون أن تؤدي بالضرورة إلى تعزيز المساءلة.

٤٤ - ويعتزم الصندوق، آخذا في الحسبان هذه الاعتبارات، الإبقاء على الترتيبات الحالية للموافقة على البرامج القطرية كما وردت في المقرر ١٢/٩٧، على أن يقرنها بالتحسينات الموصى بها في هذه الوثيقة والتي توجزها هذه الخلاصة.

سادسا - توصية

٤٥ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/FPA/2000/11 وأن يُبقي على الترتيبات الحالية المتعلقة بالموافقة على البرامج القطرية، مع إدخال تحسينات عليها على النحو الموجز في خلاصة التقرير.